



مسار الائتمان المحلي وأثره في المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي

أ. د. مازن عيسى الشيخ ارضي

الباحثة رسلان عبد الزهرة صافي

المستخلص

تعد موضوعة الائتمان المحلي من الموضوعات البالغة الأهمية في الحياة الاقتصادية بشكل عام والحياة المصرفية بشكل خاص من خلال تقديمه التمويلات اللازمة للعملاء وتوفير السيولة التي تقتضيها متطلبات التنمية الاقتصادية. تستند الدراسة إلى مسألة التمويل الذي يلعب دوراً مهماً في تحقيق معدل نمو اقتصادي وعالي في الاقتصاد الوطني وذلك في ظل تقديم البنوك التجارية للتسهيلات الائتمانية للمستثمرين المحليين والأجانب على حدٍ سواء.

تكمن أهمية الدراسة في إطار الصناعة المصرفية في تأمين مناخ ائتماني قادر على نقل الاقتصاد إلى مرحلة الاستقرار الاقتصادي، وتسريع الاندماج في النظام المالي والمصرفي العالمي والذي من الممكن أن يسهم في زيادة معدل النمو في الاقتصاد الوطني. في حين تتمحور مشكلة الدراسة حول ضعف الصناعة المصرفية بشكل عام والائتمان المحلي بشكل خاص في الاقتصاد العراقي وعدم مواكبته للتطورات الحاصلة في الأنظمة المالية والمصرفية العالمية. وتهدف الدراسة إلى تحديد دور الائتمان المحلي في الاقتصاد الوطني والوظائف التي يؤديها مع بيان العوامل المحلية والخارجية المؤثرة في فاعلية وتطوير الائتمان المحلي، وذلك باستخدام عدد من المتغيرات الكلية وبيان مدى تأثيرها فيه، فضلاً عن توضيح مدى إمكانية تطويره ورفع مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك وفقاً للفرضية التي افترضتها الدراسة والتي تؤكد على وجود العلاقة الطردية ما بين الائتمان المحلي وبعض المتغيرات الكلية.

وقد توصلت الدراسة إلى إن الائتمان المحلي يؤثر وبشكل فاعل في الدراسة الاقتصادية الكلية وذلك في ظل تقديمه التمويل اللازم لها لأداء دورها في النشاط الاقتصادي وبشكل يفضي إلى رفع مستوى الأداء في الاقتصاد العراقي فيما لو أُتيحت له الفرصة المناسبة لإثبات ذلك.

Abstract

Local credit is one of the most important issues in economic life in general and banking in particular by providing the necessary financing to customers and providing the liquidity required by the requirements of economic development. The study is based on the issue of financing, which plays an important role in achieving a high economic growth rate in the national economy as commercial banks provide credit facilities to both domestic and foreign investors.

The importance of the study within the banking industry is to secure a credit climate capable of moving the economy to the stage of economic stability and accelerating integration into the global financial and banking system, which could contribute to the growth rate of the national economy. The problem of the study focuses on the weakness of the banking industry in general and local credit in particular in the Eastern economy and its failure to keep pace with the developments in the global financial and banking systems. The study aims to determine the role of local credit in the national economy and the functions it performs, while explaining the local and external factors affecting the



effectiveness and development of local credit, using a number of macro variables and indicating the extent of their impact, as well as clarifying the possibility of developing it and increasing its contribution to the economic development process. In accordance with the hypothesis assumed by the school, which confirms the existence of a positive relationship between local credit and some macro variables.

The study found that domestic credit effectively affects the macro-economic study as it provides the necessary funding to perform its role in economic activity, leading to higher performance in the eastern economy if it had the opportunity to prove it.

المقدمة

يحتل الائتمان المحلي أهمية بالغة في تمويل الأنشطة الاقتصادية، فهو إن لم يكن عاملاً رئيساً في العملية التنموية فهو في الأقل يعد عاملاً مساعداً لتحفيز هذه الأنشطة وإدامتها والتي يعد تمويلها لبنة هامة في البنيان والتقدم الاقتصادي. تعمل الصناعة المصرفية على تعبئة المدخات المحلية وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية المؤثرة في عملية التغيير الجذري التي يصبو لها الاقتصاد العراقي، إذ يعد الائتمان المحلي حلقة مهمة من حلقات التطور الاقتصادي والمالي وانعكاساً للنظام المالي والمصرفي، لذا تزايدت أهمية المؤسسات المالية والمصرفية كونها تتيح قاعدة بيانات الاستثمار الباحث عن المشاريع ذات العوائد المرتفعة فزيادة الاستثمار ينجم عنها ارتفاع مستوى الاستخدام ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نصيب الفرد منه، وفي خضم التطورات المالية والمصرفية التي يشهدها العالم كان لابد من مواكبة التغيرات الحاصلة في الفن المصرفي الحديث وكان من المهم أن تشمل هذه التغيرات البنوك التجارية كمؤسسات مصرفية تعمل في ضمن هذه البيئة، ووفقاً لذلك فإن قيامها بأنشطتها المصرفية وعملية إدارتها يتطلب وجود نظام مصرفي سليم وقادر على تطوير ورفع كفاءة هذه المؤسسات، وذلك لأهميتها كأوعية تتجمع فيها المدخات الوطنية المختلفة من جهة، ولتقديمها التسهيلات الائتمانية من جهة أخرى، فإذا ما نظرنا إلى واقع الاقتصاد العراقي وظروف التدهور الأمني والاقتصادي التي يعيشها واختلال بنيانه الاقتصادي لوجدنا من الضروري توفير المناخ الملائم لعملية التحول التي يشهدها لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ والرغبة في التوجه نحو اقتصاد السوق الذي يتطلب توفير السيولة اللازمة لنجاح تنفيذها من هنا جاءت أهمية الائتمان المحلي الذي تم تناوله في دراستنا اليوم، لما لهذا العنصر من قدرة على توفير متطلبات التنمية الاقتصادية من خلال توفيره السيولة اللازمة لها في ظل تأثيره في متغيرات الاقتصاد الكلي الوطني.



المبحث الاول - منهجية الدراسة

أولاً: أهمية الدراسة

تتأني أهمية الائتمان المحلي من كونه يمثل دعامة هامة للاقتصاد الوطني من خلال توفيره التمويل اللازم وتقديمه للمستثمرين المحليين والأجانب للقيام بالمشاريع الاستثمارية الجديدة أو توسيع المشاريع القائمة مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي دفع عجلة التنمية الى الأمام.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتمخض مشكلة الدراسة في ظاهرة ضعف مشاركة الائتمان المحلي في الاقتصاد الع ارقى وتهميشه نتيجة تخلف القطاع الخاص بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، وعدم مواكبته للتطورات الحاصلة في الانظمة المالية والمصرفية في العالم الخارجي.

ثالثاً: أهداف الدراسة

ترمي الدراسة إلى تحقيق جملة من الأمور هي:

1. تحديد دور الائتمان المحلي في الاقتصاد الع ارقى مع التركيز على الوظائف التي يقوم فيها.
2. بيان العوامل المحلية و الخارجية المؤثرة في فاعلية وتطوير الائتمان المحلي في الع ارق.
3. توضيح مدى إمكانية تطوير الائتمان المحلي ورفع إسهامه في العملية التنموية.

اربعا: فرضية الدراسة

يرتبط الائتمان المحلي بعلاقة طردية مع المتغيرات الاقتصادية الكلية في الع ارق ويؤثر فيها بشكل فاعل، ومن ثمَّ يؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة.

خامساً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها من خلال اتباع الاسلوب الوصفي الذي اعتمد في وصف واقع الائتمان المحلي ودوره في التأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي.

هيكلية الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة على خمسة مفاصل رئيسية، تناول المفصل الأول منها مفهوم ونشأة الائتمان المحلي، وأشتمل المفصل الثاني على تطور الائتمان المحلي في الع ارق، في حين أشار المفصل الثالث إلى أهمية الائتمان المحلي، في حين جاء المفصل ال اربع لبيان متغيرات الاقتصاد الكلية، أما المفصل الخامس فقد اشتمل على علاقة الائتمان المحلي بالمتغيرات الكلية.



المبحث الثاني - الاطار النظري والتحليلي

أولاً: المفهوم والنشأة

يعد الائتمان المحلي مرحلة مهمة من م ارحل تطور الخدمات المصرفية ومن أهم ايرادات المصارف التجارية التي تستند إلى دراسة أوضاع العملاء (المقترضين) والتأكد من وجود الضمانات اللازمة مقابل الحصول على التمويل⁽¹⁾. والائتمان المحلي يمثل فعالية مصرفية غاية في الاهمية، ومن أفضل المجالات ربحية للبنوك التجارية، فضلاً عن كونه الأداة الاقتصادية الأكثر حساسية وتأثيراً في النشاط الاقتصادي، إذ يتم من خلاله التحكم في مجمل المتغيرات النقدية ذات التأثير المباشر في الاقتصاد، فالائتمان المحلي في الوقت الذي يوفر فيه الربحية للبنوك التجارية، فإنه يؤمن التمويل اللازم لقيام المشاريع الاقتصادية، وما يترتب عليه من دعم لعملية التنمية الاقتصادية، لذا فإن حجم الائتمان المحلي ينبغي أن يرتبط وبشكل حاسم ومفصلي بإمكانيات التوسع في مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية وفي قطاع الخدمات والقطاع التجاري)⁽²⁾. فالائتمان هو الت ازم متبادل من جهة تجاه جهة أخرى بالاقتراض أو المداينة، إذ يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين وما يترتب عليه، فهو بهذا المعنى يعبر عن صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها⁽³⁾.

ويعرف الائتمان المحلي على انه الثقة التي يوليها المصرف لعملائه (طبيعيين/ معنويين)، بأن يمنحهم مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال مدة زمنية محددة، على ان يلتزموا باسترجاع المبلغ كاملاً مع الفوائد المترتبة عليه في موعد السداد⁽⁴⁾.

مما تقدم يتضح إن الائتمان المحلي هو اتفاق بين طرفين مبني على الت ارضي، يمثل الطرف الأول فيه المقرض (البنك)، والطرف الثاني العميل (المقترض)، وهذا الاتفاق يعود على الاثنتين بالفائدة المتأتبة من الفوائد التي يحصل عليها البنك جراء التسهيلات التي يقدمها إلى العملاء والتي يكون تسديدها على شكل دفعة واحدة أو دفعات متتالية، في حين يحقق العملاء أرباحهم من خلال استغلال المبالغ التي يقترضونها في أوجه الاستثمارات المختلفة.

من جانب آخر ينظر للائتمان من منظور الثقة التي تمنحها البنوك لعملائها، إذ نلاحظ إن مصطلح (credit) في الأدبيات الإنكليزية والذي يرجع أصلاً لمصطلح (credo) باللغة اللاتينية إنما يأتي من

¹ ابراهيم محمد علي الجز اروي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٥.

² Claudio Borio, Robert Mc Cauley and others, Global credit and domestic credit boom, BIS quarterly report, september ٢٠١١, p. ٤.

³ عبد العزيز الدغيم، ماهر الامين واخرون، التحليل الائتماني ودوره في عمليات الاقتراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم التطبيقية والاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٣، سوريا، ٢٠٠٦، ص١٩٤.

⁴ حياة صغيور، الائتمان المصرفي والتجاري (كأهم مصادر التمويل قصير الاجل) بحث علمي، جامعة دمشق، كلية الادارة والاقتصاد، الدراسات العليا، ٢٠٠٩، ص٥.



كلمتين هما (cred) وتعني الثقة و (do) وتعني أضع ، مما يعني اصطلاحاً (أضع الثقة)⁽¹⁾، وقد ورد في قاموس أكسفورد توضيح معنى كلمة (credit) في كل من قانون الولايات المتحدة وقانون اقراض المستهلك البريطاني لعام ١٩٧٩ إذ جاء فيه إنها تعني في القانون الأمريكي منح دائن لشخص قرضاً مؤجل السداد أو إحداث ديون مؤجلة الدفع ذات العلاقة مع البضائع والسلع وتقديم الخدمات ؛ في حين تتصرف في القانون البريطاني (دفع النقود) وليس لدفع قيمة البضاعة مقدماً، فضلاً عما ورد من تحديد اخر لها في القانون نفسه يعبر عن (الدين النقدي)، والذي جاء ليشير للصيغ والأساليب المالية الجديدة والتي لم تظهر بعد، إلا إنَّ ما يبدو جلياً إن كلمة (credit) سواء في القانون الإنكليزي والأمريكي تختص بمعنى (الاقراض)⁽²⁾.

أما أصل الكلمة في اللغة العربية فيظهر إنها مأخوذة من كلمة أمانة⁽³⁾، ومن مشتقاتها كلمة استئمان وتعني طلب الأمان⁽⁴⁾، ولذا يرى البعض بأنها كلمة عربية صحيحة وبالوقت نفسه ترجمة سديدة تحمل المعنى الدقيق للكلمة الإنكليزية (credit) وقد ورد تعريفها في أحد المعاجم بأنها تعني الت ازم يقطعه مصرف لمن يطلب منه أن يجيز له استعمال معين نظراً للثقة التي يشعر بها نحوه، ومن الجدير بالذكر إن الائتمان لا يعني القرض إذ إن القرض هو نتيجة للائتمان، لأن الائتمان يأتي نتيجة الثقة التي تمثل أحد العوامل المفصلية في آليات عمل المصارف وهذه الثقة يكتسبها البنك تجاه عملائه فيكون مستعداً لإقراضهم أو كفالتهم، ولذلك فإن القرض يكون تابعاً لتلك الثقة ونتيجة لها، والكفالة جزء مما يسمى الائتمان في العرف المصرفي لاعتمادها على تلك الثقة. إذن الائتمان يعني الثقة، كونه يعبر عن علاقة مبنية على اساس الثقة ما بين البنك الذي يمنح عملائه رؤوس الاموال أو يمنحهم كفالة أو ضمان تجاه الغير، لذا يجب التمييز بشكل عام بين نوعين من الائتمان هما⁽⁵⁾:

1. ائتمان على شكل قروض نقدية تمنح أما بطريقة مباشرة، أو على شكل إضافة على الحساب أو الدفع من تحت الحساب، أو خصم كميالية.

2. قروض غير مباشرة، لا يسمح البنك هنا لا يمنح العميل أية أموال، وإنما يمنحه الكفالة والضمان أمام الغير فيلتزم مثلاً لصالح العميل عن طريق قبوله كميالية صادرة من العميل ، أو يقدم ضمانته أمام المشروعات والسلطات العامة بالنسبة لعملية معينة.

غير إن ما يجدر ذكره هو إن الائتمان مهما تعددت أشكاله فإنه يبقى (مقياساً لتقابلية الشخص المعنوي/الاعتباري للحصول على الإقيام الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت معين في

¹ عبد المعطي رضا إرشيد، أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، ط١، عمان، ١٩٩٩، ص٣١.

² فيصل بن عادل أبو خلف، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الاسلامي، ٢٠٠٧، ص٢٥-٢٦.

³ الجوهرى، الصحاح، تحقيق، أحمد عبد الغفور العطار، ٤٠٧ هجري-١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ج٥، ص٢٠٧.

⁴ خليل الفارهيدي، العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إباراهيم السامرائي، مؤسسة دار لهجرة للنشر، ط٤، ج٨، ص٣٨٨-٣٨٩.

⁵ مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر، ١٩٨١، ص٢٢٢-٢٢٣.



المستقبل⁽¹⁾؛ واستكمالاً لمفهوم الائتمان ينبغي الإشارة لبعض المصطلحات التي ترتبط به والتي سوف يرد بعضها منها في هذه الدراسة:

- المركز الائتماني: وي ارد به قدرة الحصول على الائتمان .
- خط الائتمان :- ويقصد به أقصى مقدار من الائتمان يمنحه البنك للمقترض.
- أداة الائتمان: وهي عبارة عن وثيقة توضح الت ازمات المقترض وحقوق المقرض مثل السند، الكمبيالة....الخ.
- المخاطرة الائتمانية: وينصرف مفهومها إلى احتمالية عدم تسديد المقترض لالت ازماته على وفق الشروط المتفق عليها⁽²⁾.

مما تقدم يمكن القول بأن الائتمان المحلي يمثل علاقة مديونية مبنية على اتفاق ما بين طرفي العلاقة يمثل الطرف الأول فيها الدائن (البنك) والطرف الثاني المدين (العميل)، يتم بموجبه تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة للعملاء على أن يلتزموا باسترجاعها عند فترة الاستحقاق مع الفوائد المترتبة عليها.

٢- تطور الائتمان المحلي في العراق

إن ضعف النظام المالي والمصرف في العراق أبان حقبة التسعينات وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعقوبات الاقتصادية التي دامت ١٣ سنة، فضلاً عن الايديولوجيا السائدة في الحكم آنذاك حدثت من وجود الائتمان المحلي نظراً لانعدام فاعلية المصارف التجارية، إذ لم يكن هناك سوى بنكي (الرافدين والرشد) كبنوك تجارية وتعود ملكيتهما للقطاع العام، فلم يلقي القطاع الخاص بظلاله على الاقتصاد العراقي حينها والسبب يعود لهيمنة القطاع العام على مجمل الحياة الاقتصادية، إذ لم يكن هناك سوى بعض البنوك الخاصة التي تواجه الكثير من المعوقات أثناء تقديم خدماتها المصرفية والتي تمثلت بما يلي:

- نقص الكوادر الفنية المؤهلة في مجال الصيرفة الأهلية .
 - محدودية التفاعل مع البنوك الخارجية، الأمر الذي ترتب عليه حدوث فجوة معلوماتية واسعة.
 - تواضع موارد البنوك الأهلية مما نجم عنه محدودية تفاعلها مع المعطيات التكنولوجية⁽³⁾.
- في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة المتمثلة بالتحول الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣، وصودر بعض القوانين مثل قانون البنوك رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ أخذ منح الائتمان المحلي بالارتفاع نتيجة تحسن النظام المصرفي⁽⁴⁾، فقد اخذ بالارتفاع عام ٢٠٠٩ ليبلغ (٥٢٩١) مليار دينار بزيادة مقدارها (٧٣٧) مليار دينار أي بنسبة (٢,١٦%) قياساً برصيد عام ٢٠٠٨ البالغ

¹ عبد المعطي رضا إرشيد ، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

² نفس المصدر، ص٣٣.

³ سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة عامة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٠٦، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، ص٢٠٤-٢٠٥ .

⁴ محمد خضر ياسين، دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق، وازرة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، ص٥.



(٤٥٥٤) مليار دينار^(١)، ويعزى سبب الارتفاع إلى مجموعة من الخطوات التي شرعت بها السلطات المختصة منها تحديث الإطار التشريعي ومراجعته ودعم الملائة المالية للقطاع المصرفي بما يعزز زيادة الاعتماد على قوى السوق والمنافسة في تقديم الخدمات المصرفية^(٢).

ثالثاً: أهمية الائتمان المحلي في الاقتصاد العراقي

يسهم الائتمان المحلي في دعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال تقديمه التسهيلات الائتمانية والقروض للمستثمرين المحليين والأجانب للقيام بالمشاريع الاستثمارية، إذ تعد المؤسسات المالية والمصرفية لاسيما العاملة في مجال الائتمان المحلي الممول الرئيسي للعمليات الاستثمارية في البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، إذ تعكس درجة تطور الصناعة المصرفية تقدم البلد الاقتصادي نظراً لوجود علاقة تبادلية ما بين النظام المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي، من خلال ما يوفره من تمويل للقطاعات العاملة في مجال التنمية الاقتصادية، كما يرى البعض إن للائتمان المحلي دوراً كبيراً في توفير السيولة النقدية في الاقتصاد من خلال تقديمه للخدمات المصرفية المختلفة^(٣).

وعلى الصعيد الوطني فقد عملت البنوك التجارية خاصة بعد عام ٢٠٠٣ بشراء سندات الخزينة الحكومية وبذلك عملت على توفير السيولة النقدية في الاقتصاد الوطني، كما عملت المصارف الاسلامية على تقديم القروض للمستثمرين وفق أحكام الشريعة والتي بدأت بالظهور منذ عام ١٩٩٣ فقد تم انشاء أول مصرف إسلامي، ليزداد عددها بعد ذلك ليصل إلى ٨ مصارف تعمل على تقديم الخدمات المصرفية المساهمة في العملية التنموية^(٤).

١ - الائتمان المحلي

نظراً للظروف غير المستقرة التي تعرض لها العراق خلال تسعينات القرن الماضي من حروب وعقوبات اقتصادية وانشغال الحكومة آنذاك بتوفير متطلبات الانفاق العسكري والأمني وهيمنتها على معظم مفاصل الاقتصاد والتي من ضمنها البنوك والمصارف وإهمالها البنوك التجارية قد أدى إلى انعدام وجود الصناعة المصرفية للبنوك التجارية وبلوغها معدلات صفرية،

نظراً لضعف الجهاز المصرفي آنذاك وضعف مدخ ارت الألف ارد الناجمة عن عدم الثقة بالعملة المحلية التي فقدت وظيفتها كمخزن للقيمة واستعمالها كوسيط للمبادلة فقط، فضلاً عن تسرب المدخ ارت المحلية إلى البنوك الأجنبية وانعدام توافر أسواق المال النظامية وظهور السوق السوداء للمتاجرة بالعملة المحلية وعدم ثبات سعر صرفٍ محدد.

^١ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠٠٩، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص ٢٤.

^٢ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٠، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص ٢٢.

^٣ محمد خضر ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ١.

^٤ عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، بدون سنة نشر، ص ١٨٢.



بعد عام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من التحول نحو اقتصاد السوق وتسلط الضوء على القطاع الخاص والائتمان المصرفي إلا إن السياسة الائتمانية بقيت متحفظة في منح الائتمان المحلي إذ ت اروح خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٣) ما بين (٤٣٤٣٨٨- ، -١٠٢٤٢١٢) مليار دينار و بنسبة نمو بلغت (٧,١١٤-٥٥,٣) على التوالي ويعزى سبب الانخفاض إلى تدهور الأوضاع الأمنية السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد وافتقار البنوك التجارية إلى ثقة الجمهور بها وتخوفه من تعرضها للإفلاس وزيادة رغبته في الإيداع لدى البنوك الحكومية كونها أكثر استقرارا واستبعاد مسألة إفلاسها^(١).

مما ورد أعلاه يتضح انخفاض الوعي المالي والمصرفي في الع ارق على الرغم من المحاولات الجادة لتطويره إلا إن أمامه الكثير ليصبح في مصاف الدول المتقدمة من حيث تطور جهازه المصرفي، فضلاً عن سيطرة المصارف العامة على الصناعة المصرفية، مما أدى إلى انخفاض اسهام الائتمان المحلي في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي انعدام تأثيره في عملية التنمية الاقتصادية التي يتطلع لها الاقتصاد الع ارق في مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق.

الجدول (١) نمو الائتمان المحلي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) (مليار دينار بالأسعار الثابتة)

السنة	الائتمان المحلي	نسبة النمو
١٩٩٠	٠٠	-
١٩٩١	٠٠	٠٠
١٩٩٢	٠٠	٠٠
١٩٩٣	٠٠	٠٠
١٩٩٤	٠٠	٠٠
١٩٩٥	٠٠	٠٠
١٩٩٦	٠٠	٠٠
١٩٩٧	٠٠	٠٠
١٩٩٨	٠٠	٠٠
١٩٩٩	٠٠	٠٠
٢٠٠٠	٠٠	٠٠
٢٠٠١	٠٠	٠٠
٢٠٠٢	٠٠	٠٠
٢٠٠٣	٠٠	٠٠
٢٠٠٤	٨.٢٩٥٤١٥٣	٠٠
٢٠٠٥	٤٣٤٣٨٨-	٧.١١٤-
٢٠٠٦	٨.١٧٧.٥٠١-	٦٤.٢-
٢٠٠٧	٧٢.٥٤٣٣١٨-	٠٨.٤-
٢٠٠٨	٢٤.٨٤٨١٥٢-	٩٣.١-
٢٠٠٩	٢.٥٢٥٣٢٣٥-	٩٥.٦-
٢٠١٠	٢.٦٩٣.٠١٩-	١٢.١-
٢٠١١	٣١٨٢٥٢٠-	٦.٤-
٢٠١٢	٤.١٢٦٣٦٢٣-	٦٣.٧-
٢٠١٣	١٠.٢٤٢١٢-	٥٥.٣-

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: علما ان الحقل الثالث من عمل الباحثة

^١ البنك المركزي العراقي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.



1. <http://unctadstat.unctad.org>
2. data.albankaldawli.org/indicator

رابعاً: متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

تقتضي الضرورة دراسة متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق لمعرفة مدى درجة تطورها وتحقيقها لمعدلات النمو المأمول الوصول إليها إذا ما قورنت بمتغيرات الاقتصاد الكلي للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء من جهة، ومدى تأثيرها بالائتمان المحلي المقدم من البنوك التجارية لتسهيل العملية التنموية من جهة أخرى.

١ - الاستثمار الأجنبي المباشر

إن افتقار العراق إلى مؤسسات تملك القدرة التنافسية في الداخل والخارج وانعدام الاستقرار الأمني والسياسي وضعف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل على تغذية الاستثمار الأجنبي المباشر في تسعينات القرن الماضي أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تذبذب تدفق الاستثمارات إلى العراق فقد تراوحت ما بين (٣٠٠٠-) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (٣,٨١٤-) عام ١٩٩١ ليبلغ عام ٢٠٠٠ (٣,١٤٠-) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (١٦٩٤٠٠٠-) مما يؤكد عدم فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وضعف استقطابه^(١).

على الرغم من سن قانون الاستثمار الأجنبي المباشر رقم (١٣) عام ٢٠٠٦ الذي هدف إلى تشجيع وتنظيم رؤوس الأموال العربية والأجنبية في إطار السياسة العامة في الدولة وبما ينسجم مع أهداف وأولويات استراتيجية التنمية الوطنية، ووفقاً لذلك طرأ تحسن نسبي على تدفق الاستثمارات إلى العراق فقد بلغ عام ٢٠١٠ (٢٠٠,٣٩٦,١) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (١٢,٤٩) مما يدل على ارتفاع مستوى الاستثمارات الوافدة إلى العراق جراء سن القانون أعلاه^(٢).

يتضح مما سبق فشل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أبان حقبة التسعينات جراء انعدام ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في المؤسسات المالية والمصرفية التي تعد الممول الأكبر للمشاريع الاستثمارية الخاصة ومن ثم ضعف مدخولهم المحلية وهروبها إلى الخارج، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والأمني تسبب في انخفاض تدفق رؤوس الأموال إلى العراق، أما بعد فرض قانون الاستثمار العراقي وإنشاء البنوك الخاصة التي تقدم التسهيلات المصرفية فقد ارتفع تدفق رؤوس الأموال إلى العراق.

^١ حيدر علوان كاظم، أثر نظم ضمان الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي ودور المعلومات المحاسبية، مجلة الغري الاقتصادية والإدارية، السنة ٨، العدد ٢٣، ص ١٩٠.

^٢ سامي عبيد التميمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.



الجدول (٢) نسبة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) (مليار دينار
بالأسعار الثابتة)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبة النمو
١٩٩٠	٤٢٠	
١٩٩١	٠٠٠,٣-	٣.٨١٤-
١٩٩٢	٧٨٠,٧	١٧٨.٠٠٠
١٩٩٣	٨١٠	٦.٨٩-
١٩٩٤	٣٠-	٧٠.١٠٣-
١٩٩٥	٤٠٠,٢	٢٣٤.٠٠٠
١٩٩٦	٣.٨٩٩,٣-	٥.٢٦٢-
١٩٩٧	١٢٠,١	٦٦٧٧٨٦.٠-
١٩٩٨	١١٠,٧	٨٢.٥٣٤
١٩٩٩	٩٠٠,٦-	٠٤.١٩٧-
٢٠٠٠	١٤٠,٣-	١٦٩٤.٠٠٠-
٢٠٠١	٤٥٠,٦-	١٢٧٣.٠٠٠-
٢٠٠٢	٥٩٠,١-	١٤٤٩.٠٠٠-
٢٠٠٣	٢٠-	٣٢.٠٠٠٠-
٢٠٠٤	٠٠,٣٠٠	٨.٧١
٢٠٠٥	٣٠٠,٥١٥	٧.٢٥-
٢٠٠٦	٠٠٠,٣٨٣	٧٣.١٥٣
٢٠٠٧	٨٠٠,٩٧١	٩٥.٩٠
٢٠٠٨	٧٠٠,٨٥٥,١	٩.١٣-
٢٠٠٩	٣٠٠,٥٩٨,١	٦٤.١٢-
٢٠١٠	٢٠٠,٣٩٦,١	١٢.٤٩
٢٠١١	٠٠٠,٠٨٢,٢	٣٠.٦٣
٢٠١٢	٠٠٠,٤٠٠,٣	٣٠.٦٣
٢٠١٣	٠٠٠,٨٥٢,٢	١٢.١٦-

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على: علما ان الحقل الثالث من عمل الباحثة

3. <http://unctadstat.unctad.org>
4. data.albankaldawli.org/indicator

٢ - الناتج المحلي الإجمالي

شهد العراق خلال العقود الثلاثة الماضية حروباً وعقوبات اقتصادية قاسية، فت أرجعت مسيرته
التنمية وانخفض مستوى كفاءته الاقتصادية متأثراً بتلك السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها بعيداً عن
مبدأ المفاضلة التنموية دعماً للجهود الحربية واستدامة مقومات مواجهة العقوبات الاقتصادية ممّا حد من
الأثار التنموية الايجابية المتحققة لمدة ما قبل العقوبات الاقتصادية والحرب العراقية الايرانية، فكانت
النتيجة بقاء الاقتصاد العراقي يدور في حلقة مفرغة لا يمكن الخروج منها إلا بتغيير يعيد بناءه من جديد.
يظهر من الجدول أدناه تذبذب الناتج المحلي الاجمالي خلال حقبة التسعينات إذ ت اروح ما بين
(١٤١٦٣٥٠، ٤١٧٧١١٠) مليار دينار خلال المدة ١٩٩٢-١٩٩٩ ونسبة نمو بلغت (٣,٣٢، ٦,١٧)
مما يدل على ضعف نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق واعتماده على قطاع النفط بالدرجة الأساس
دون بقية القطاعات الأخرى وجاء التغيير عام ٢٠٠٣ ليبدأ خطوة جادة في تطوير الاقتصاد العراقي إلا



إن اضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية حالت دون ذلك، فلم يشهد العراق تحسناً بل على العكس ازداد الوضع سوءاً وبدأت ملامح المرض الهولندي تلوح بالأفق معلنة ضعف البنية الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية الرائدة لاسيما قطاع الصناعة والزراعة والخدمات واغراق الاسواق العراقية بالمنتجات الرديئة النوعية، وتدهور أسواق المال والنقد، فقد ازداد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للمدة من ٢٠٠٣ - ٢٠١٣ من (٢٦٩٩٠٤٠ - ٧٣١٥٨٠٠) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (١٠,٣٣ - ٢١,٤)، أما القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد تأثرت بالأحداث السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق، إذ بلغت مساهمة القطاع النفطي والتعدين والمقالع بعد ٢٠٠٣ من ٩,٥٩% - ٨,٨٥% عام ٢٠٠٧ مما يؤكد هيمنة القطاع النفطي على القطاعات الأخرى لاسيما قطاعي الزراعة والصناعة اللذين لم تتجاوز نسبة مساهمتهما عن ٢,٩% و ٣,٢% على التوالي في عام ٢٠٠٧^(١).

يتضح مما سبق تأثر مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالظروف غير المستقرة التي عصفت بالاقتصاد العراقي والتي نجم عنها تراجع كبير في مستوى الكفاءة الاقتصادية بعد ازدهارها خلال حقبة سبعينات القرن الماضي وانشغال الحكومة العراقية بالإنفاق العسكري وعدم إعطاء أهمية تذكر لعملية التنمية الاقتصادية واعتمادها على القطاع النفطي الذي ازادت نسبة اسهامه في العملية الإنتاجية أبان هذه الحقبة وتراجع انتاجية القطاعات الأخرى.

الجدول (٣) نمو الناتج المحلي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) (مليار دينار بالأسعار الثابتة).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النمو
١٩٩٠	٢٩٧١١١٠	-
١٩٩١	١٠٦٨٢٠٠	-٥.٦٤
١٩٩٢	١٤١٦٣٥٠	٣.٣٢
١٩٩٣	١٨٤٥٣٦٠	٣.٣٠
١٩٩٤	١٩١٦٤٩٠	٨٥.٣
١٩٩٥	١٩٥٧١٢٠	١٢.٢
١٩٩٦	٢١٧٢٨١٠	٠.٢١١
١٩٩٧	٢٦٣٤٢٧٠	٢٤.٢١
١٩٩٨	٣٥٥٢٥٠٠	٨٦.٣٤
١٩٩٩	٤١٧٧١١٠	٦.١٧
٢٠٠٠	٤٢٣٥٨٦٠	٤٠.٦١
٢٠٠١	٤٣٣٣٥١٠	٣٠.٢
٢٠٠٢	٤٠٣٤٤٩٠	٩٠.٦
٢٠٠٣	٢٦٩٩٠٤٠	١٠.٣٣
٢٠٠٤	٤١٦٠٧٨٠	١٦.٥٤
٢٠٠٥	٤٣٤٣٨٨٠	٤٠.٤
٢٠٠٦	٤٧٨٥١٤٠	١٦.١٠
٢٠٠٧	٤٨٥١٠٦٠	٤.١
٢٠٠٨	٥١٧١٦٦٠	٦٠.٦

^١ محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي... المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (١٩٧٠-٢٠٠٨)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة النهرين، العدد ٢٧، ٢٠١١، ص ٧٣-٧٤.



٨٠.٥	٥٤٧٢١٢٠	٢٠٠٩
٥٤.٥	٥٧٧٥١٦٠	٢٠١٠
٢.١٠	٦٣٦٥٠.٤٠	٢٠١١
٣.١٠	٧٠.٢٠١٣٠	٢٠١٢
٢١.٤	٧٣١٥٨٠٠	٢٠١٣

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: علما ان الحقل الثالث من عمل الباحثة .

1. <http://unctadstat.unctad.org>
2. data.albankaldawli.org/indicator

٣- التضخم

أدى فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بداية التسعينات إلى حدوث فجوة بين معدل نمو عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة اختفاء العديد من السلع الأساسية في الأسواق ووجود قوة شرائية لا يقابلها معروض سلعي وانخفاض الإنفاق الحكومي والإهمال الكبير لعملية التنمية الاقتصادية مما أدى إلى التضخم الجامح الذي ألقى بظلاله على الاقتصاد العراقي والناجم عن توجه الحكومة وقتها إلى الزيادة المستمرة في عرض النقود (طبع النقود) لتغطية عجز الميزانية الذي تعرضت له لتغطية الانفاق العسكري على الحروب التي خاضتها مع دول الجوار والدول التحالف الثلاثيني، فقد تاروح معدل التضخم خلال تلك الحقبة ما بين (٠,١٨١-٣,٣٨٧) خلال عامي ١٩٩١-١٩٩٥، غير إنه انخفض بعدها ليبلغ (٦,١٢) عام ١٩٩٩ جراء توقيع مذكرة التفاهم التي نصت على دخول الغذاء والدواء مقابل النفط^(١).

بعد عام ٢٠٠٣ تم السيطرة على معدلات التضخم إذ انخفض ليبلغ عام ٢٠٠٩ (٩,٦) مما يعكس سيطرة السلطات النقدية على الانفلات النقدي الناجم عن تعددية أسعار الصرف وغيرها من الاسباب الأنف ذكرها، وجاء هذا الانخفاض بالدرجة الأساس إلى استقلالية البنك المركزي التي حصل عليها بموجب القانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والثبات النسبي لسعر صرف الدينار العراقي وتقوية قيمته ليصبح عملة جاذبة ناهيك عن الحد من ظاهرة الدولار التي باتت خطراً يهدد قيمة العملة المحلية خلال حقبة التسعينات^(٢).

يتضح مما سبق أن العراق خلال حقبة العقوبات الاقتصادية قد تعرض لهزة مالية دمرت قيمة الدينار العراقي وافقده وظيفة مخزن للقيمة وأصبح وسيلة للتبادل فقط، مما أدى الى حدوث عجز كبير في ميزانية الدولة عملت على تغطيته من خلال طبع النقود الورقية التي أدت الى ظهور التضخم الجامح الناجم عن عدم التناسب ما بين المعروض النقدي والمعرض السلع، أما بعد التغيير وحصول البنك المركزي على استقلاليته تمكنت السلطات النقدية من الحد من ظاهرة التضخم الجامح من خلال استخدام أدواتها غير المباشرة (نسبة الاحتياطي القانوني، سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة)

^١ فلاح خلف الربيعي، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، جامعة عمر المختار، كلية الاقتصاد، ص٣.
^٢ ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ص٦.



الجدول (٤) معدل التضخم في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

السنة	التضخم
١٩٩٠	-
١٩٩١	٠.١٨١
١٩٩٢	٦.٨٣
١٩٩٣	٧.٢٠٧
١٩٩٤	٥.٤٤٨
١٩٩٥	٣.٣٨٧
١٩٩٦	١.١٦-
١٩٩٧	١.٢٣
١٩٩٨	٨.١٤
١٩٩٩	٦.١٢
٢٠٠٠	٠.٥
٢٠٠١	٤.١٦
٢٠٠٢	٣.١٩
٢٠٠٣	٦.٣٣
٢٠٠٤	٠.٢٧
٢٠٠٥	٠.٣٧
٢٠٠٦	٢.٥٣
٢٠٠٧	١.١٠-
٢٠٠٨	٧.١٢
٢٠٠٩	٩.٦
٢٠١٠	٩.٢
٢٠١١	٨.٥
٢٠١٢	١.٦
٢٠١٣	٩.١

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

1. <http://unctadstat.unctad.org>
2. data.albankaldawli.org/indicator

٤- البطالة

تعد مشكلة البطالة من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها العراق منذ عام ١٩٩٠ بسبب تسريح الكثير من القوى العاملة بعد الحرب العراقية - الايرانية ووفود القوى العاملة العربية التي تشغل سوق العمل هذا من جانب ، من جانب آخر أدى فرض العقوبات الاقتصادية إلى تخفيض الانفاق الحكومي وانحسار العمل في القطاعين العام والخاص مما أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة في العراق لاسيما بين النساء لعدم ملائمة فرص العمل لهن إن وجدت ، لا يمكن إعطاء تقدير دقيق لإحصائيات البطالة قبل عام ٢٠٠٣ بسبب عدم وجود بيانات وضمور الجهد الإحصائي فضلاً عن الظروف السياسية التي كان يمر بها البلد^(١).

^١ نداء حسين عبد الله ، واقع البطالة في العراق ، بحث دبلوم عالي في الاحصاءات التطبيقية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٨.



بلغ معدل البطالة عام ٢٠٠٣ (٩,٢٩) ويعزى سبب ذلك إلى الغزو الأمريكي الذي احتل العراق مسبباً خلق فوضى عارمة وانفلات أمني أدى إلى إباحة حياة الفرد العراقي ناهيك عن حالات النهب والسلب والدمار، وتراوح معدل البطالة بين (٠,١٨) عام ٢٠٠٥ ليبلغ (١,١٥) عام ٢٠١٢ ويرجع سبب الانخفاض إلى استيعاب القطاع الحكومي العديد من القوى العاملة في الأجهزة الأمنية (الجيش والشرطة) مما خفض معدل البطالة، إذ بلغ عدد الموظفين الحكوميين (٢٦٤٧) موظف بعد إن كان (٨٢٧) موظف عام ١٩٩٠، وهذا ما يوضح الترهل في المؤسسات الحكومية والبطالة المقنعة التي تتطلب إعادة النظر من أصحاب القرار في إيجاد الحلول الناجعة لحل هذه المشكلة الجسيمة^(١).

نستخلص مما سبق إن العراق يواجه مشكلة البطالة المقنعة التي تعد من أخطر أنواع البطالة لاسيما في القطاع الحكومي، فضلاً عن غياب الإحصاءات الدقيقة على الرغم من وجود المعدلات التي لا تعكس المعدل الحقيقي للعاطلين عن العمل ومنهم في سن العمل والقادرين عليه.

الجدول (٥) معدل البطالة للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣)

الزمن	معدل البطالة
١٩٩٠	-
١٩٩١	٩.١٩
١٩٩٢	٦.١٩
١٩٩٣	٦.١٩
١٩٩٤	٥.١٩
١٩٩٥	٤.١٩
١٩٩٦	٤.١٩
١٩٩٧	٤.١٨
١٩٩٨	٣.١٩
١٩٩٩	٢.١٨
٢٠٠٠	٣.١٨
٢٠٠١	٤.١٨
٢٠٠٢	٦.١٨
٢٠٠٣	٩.٢٩
٢٠٠٤	٧.٢٨
٢٠٠٥	٠.١٨
٢٠٠٦	٥.١٧
٢٠٠٧	٩.١٦
٢٠٠٨	٣.١٥
٢٠٠٩	٢.١٥
٢٠١٠	٢.١٥
٢٠١١	٢.١٥
٢٠١٢	١.١٥
٢٠١٣	٠.١٦

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

^١ كامل علاوي كاظم، البطالة الواقع، الآثار، سبل التوليد والمعالجة، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد ٢٠١١، ص ٤.



1. <http://unctadstat.unctad.org>
2. data.albankaldawli.org/indicator

خامسا: علاقة الائتمان المحلي بالمتغيرات الكلية

لم يحظ الائتمان المحلي في العراق بأهمية تذكر منذ تأسيس البنوك التجارية بداية التسعينات واتساعه بضعف فاعليته في النشاط الاقتصادي مما يدل على ضعف الصناعة المصرفية وقلة تاركم أرس المال ويعزى سبب ذلك هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وإحادية الاعتماد على تصدير منتجات البترول وضعف فاعلية القطاعات الأخرى⁽¹⁾ إذ بلغت نسبة نمو الائتمان المحلي عام ٢٠٠٨ (٩٣،١-) في حين سجل كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الإجمالي (٩،١٣ - ٦٠،٦) على التوالي مما يدل على تأثير المتغيرات الكلية بمعدلات النمو السالبة للائتمان المحلي، ناهيك عن استمرار ارتفاع معدلات البطالة والتضخم كما يوضحها الجدول (٣١) الذي يبين الزيادة السالبة في نمو الائتمان المحلي الذي ألقى بظلاله على متغيرات الاقتصاد الكلي لتنمو بمعدلات سالبة هي الأخرى وهذا ما يؤكد طبيعة العلاقة الطردية بينهم، إذ يؤدي انخفاض التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية وضعف المدخارت المحلية وفقدان الثقة بالبنوك الأهلية إلى انخفاض تاركم أرس المال اللازم للاستثمارات ومن ثم انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن نقص التشغيل اللازم للأيدي العاملة المحلية⁽²⁾.

يتضح مما سبق إن الائتمان المحلي لم يلعب الدور الحاسم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والجذرية التي اتبعت بعد عام ٢٠٠٣ مما يؤكد هشاشة النظام المالي والمصرفي في العراق وتخلفه عن الانظمة السائدة في العالم الخارجي، ومن ثم ضعف تمويله للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي من شأنها رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للبلد من خلال نقل الخبرات الفنية والإدارية ونقل التكنولوجيا الحديثة التي يحتاجها العراق في الوضع الراهن للخروج من بئر التخلف والانهايار.

¹ سامي عبيد التميمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤.
² البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٠، المديرية العامة للإحصاء ص ٢٧.



الجدول (٦) علاقة الائتمان المحلي بالمتغي ارت الكلية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣).

الزمن	الائتمان المحلي	الاستثمار الأجنبي المباشر	الناتج المحلي الإجمالي	التضخم	البطالة
١٩٩٠	-	-	-	-	-
١٩٩١	٠٠	٣.٨١٤-	٠.٥٦٤-	٠.١٨١	٩.١٩
١٩٩٢	٠٠	١٧٨٠٠٠	٣.٣٢	٦.٨٣	٦.١٩
١٩٩٣	٠٠	٦.٨٩-	٣.٣٠	٧.٢٠٧	٦.١٩
١٩٩٤	٠٠	٧٠.١٠٣-	٨٥.٣	٥.٤٤٨	٥.١٩
١٩٩٥	٠٠	٢٣٤٠٠٠	١٢.٢	٣.٣٨٧	٤.١٩
١٩٩٦	٠٠	٥.٢٦٢-	٠.٢١١	١.١٦-	٤.١٩
١٩٩٧	٠٠	٦٦٧٧٨٦٠-	٢٤.٢١	١.٢٣	٤.١٨
١٩٩٨	٠٠	٨٢.٥٣٤	٨٦.٣٤	٨.١٤	٣.١٩
١٩٩٩	٠٠	٠.٤١٩٧-	٦.١٧	٦.١٢	٢.١٨
٢٠٠٠	٠٠	١٦٩٤٠٠٠-	٤٠.٦.١	٠.٥	٣.١٨
٢٠٠١	٠٠	١٢٧٣٠٠٠-	٣٠.٢	٤.١٦	٤.١٨
٢٠٠٢	٠٠	١٤٤٩٠٠٠-	٩٠.٦-	٣.١٩	٦.١٨
٢٠٠٣	٠٠	٣٢٠٠٠٠-	١٠.٣٣-	٦.٣٣	٩.٢٩
٢٠٠٤	٠٠	٨.٧١	١٦.٥٤	٠.٢٧	٧.٢٨
٢٠٠٥	٧.١١٤-	٧.٢٥-	٤٠.٤	٠.٣٧	٠.١٨
٢٠٠٦	٦٤.٢-	٧٣.١٥٣	١٦.١٠	٢.٥٣	٥.١٧
٢٠٠٧	٠٨.٤-	٩٥.٩٠	٤.١	١.١٠-	٩.١٦
٢٠٠٨	٩٣.١-	٩.١٣-	٦٠.٦	٧.١٢	٣.١٥
٢٠٠٩	٩٥.٦-	٦٤.١٢-	٨٠.٥	٩.٦	٢.١٥
٢٠١٠	١٢.١-	١٢.٤٩	٥٤.٥	٩.٢	٢.١٥
٢٠١١	٦.٤-	٣٠.٦٣	٢.١٠	٨.٥	٢.١٥
٢٠١٢	٦٣.٧-	٣٠.٦٣	٣.١٠	١.٦	١.١٥
٢٠١٣	٥٥.٣-	١٢.١٦-	٢١.٤	٩.١	٠.١٦

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة.

المبحث الثالث - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- يعد الائتمان المحلي صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها، وذلك عن طريق تنظيمه الفعال للعملية التمويلية وترسيخها من خلال توفير السيولة بما يتماشى مع متطلبات النشاط الاقتصادي، فهو يعد العنصر الأكثر تأثيراً في مجمل القطاعات الاقتصادية والركيزة الأساس في دعم العملية التنموية، ومن ثم تحقيق الرفاه والنمو الاقتصاديين.
- الائتمان المحلي هو علاقة بين طرفين أحدهما دائن (البنك) والآخر مدين (العميل) مبنية على اتفاق يعود على الأثنين بفائدة، فالبنك يحصل على فوائد مقابل منحه الائتمان للعميل المقترض، والعميل يحصل على التمويل اللازم للقيام بمشروعه مقابل فائدة تسدد مع المبلغ الأصلي عند موعد السداد.
- يعكس الائتمان المحلي درجة التطور المالي والمصرفي للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ومدى نجاح السياسة النقدية في السيطرة على السوق المالي وتنظيمه، فضلاً عن كونه يعكس درجة تطور القطاع الخاص للبلد، فهو بالأساس مشروع ربحي قائم على تحقيق أقصى الأرباح بأقل



التكاليف، وبالتالي يوضح مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل عام والصناعة المصرفية بشكل خاص.

4. يرتبط الائتمان المحلي مع المتغيرات الكلية بعلاقة طردية من خلال تأثيره في النشاط الاقتصادي في ظل تقديمه التسهيلات الائتمانية اللازمة للشروع بالعملية الاستثمارية التي تعمل على توسيع الطاقات الإنتاجية القائمة أو القيام بإنشاء مشاريع جديدة مما يضيف نتائج ايجابية على الناتج المحلي الإجمالي من حيث زيادته، فضلاً عن رفع مستوى الاستخدام من خلال توفير الوظائف للعاطلين عن العمل، مما يساهم في رفع مستوى الأداء الاقتصادي.

5. بعد شروع العراق بالتحول نحو اقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣ لم يكن هناك أثر يذكر لدور الائتمان المحلي، على الرغم من المحاولات التي أبدتها الحكومة الجديدة لتفعيل دور البنوك التجارية في العراق من أجل تقديم التمويل اللازم للعمليات الاستثمارية لاسيما الأجنبية منها للنهوض بالواقع المالي والمصرفي الذي كان ولا ازل يعاني من وطأة التخلف والضعف في جميع مفاصله.

ثانياً: التوصيات

1. إن تبني تطوير الائتمان المحلي في العراق لا بد أن يكون عبر ارادة حرة وغير مفروضة، مع إمكانية الاستفادة من ب ارمج ووصفات المؤسسات المالية والمصرفية الدولية وبما يتلائم مع ظروف وإمكانيات التحول المتوافرة في العراق وبما يحقق الأهداف المرجوة بعيداً عن استخدام الآليات التي يمكن أن تحول دون تنفيذ عملية الإصلاح الم ارد تحقيقها لتنمية الائتمان المحلي في العراق.

2. العمل الجاد على تطوير الصناعة المصرفية بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص وتحريرها من هيمنة الدولة التي استمرت لعقود طويلة وتحريرها من كافة القيود في ظل توفير الظروف المناسبة لها والعمل على توأمتها واستقطاب رؤوس أموال أجنبية لترسيخ عملية التمويل المصرفي وبناء قاعدة ائتمانية ترتكز على أسس قوية تمكنها من تقديم الخدمات لعملائها وتقديم السيولة اللازمة للمشاريع المحلية والأجنبية وبما يخدم الاقتصاد الوطني لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية.

3. يتطلب التحول بالصدمة الذي يمر به الاقتصاد العراقي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والتي تعد هي الاستراتيجية المثلى في الوضع ال ارضي في العراق، وذلك لتلافي الأخطار والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي من الممكن أن يواجهها في عملية التحول بالصدمة، فضلاً عن كونها تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تقدم الاقتصاد وفاعليته ومدى توافر البنى التحتية للشروع بعملية التحول والوصول به إلى المستوى المطلوب أسوةً بمن سبقوه من الاقتصادات الناجحة في عملية التحول.



المصادر

1. ابراهيم محمد علي الجز اروي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
2. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٠، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
3. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠٠٩، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
4. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٠، المديرية العامة للإحصاء.
5. ثريا الخرزجي، السياسة النقدية في العراق بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، بدون سنة نشر.
6. الجوهري، الصحاح، تحقيق، أحمد عبد الغفو ارلعطار، ٤٠٧ هجري-١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ج٥.
7. حياة صغيور، الائتمان المصرفي والتجاري (كأهم مصادر التمويل قصير الاجل) بحث علمي منشور، جامعة دمشق، كلية الادارة والاقتصاد، الدراسات العليا، ٢٠٠٩.
8. حيدر علوان كاظم، أثر نظم ضمان الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي ودور المعلومات المحاسبية، مجلة الغري الاقتصادية والإدارية، السنة ٨، العدد ٢٣.
9. سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة عامة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٠٦، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد.
10. صادق ارشد الشمري، القروض المتعثرة وأثرها على الأزمات المالية دراسة حالة " عينة من المصارف العراقية"، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الاسراء الأهلية، الاردن، ٢٠٠٩.
11. عبد المعطي رضا إرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، ط١، عمان ١٩٩٩.
12. عبد العزيز الدغيم، ماهر الامين واخرون، التحليل الائتماني ودوره في عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية -سلسلة العلوم التطبيقية والاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٣، سوريا، ٢٠٠٦.
13. فيصل بن عادل أبو خلف، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الاسلامي، ٢٠٠٧.
14. كامل علاوي كاظم، البطالة الواقع، الآثار، سبل التوليد والمعالجة، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد ٢٠١١.



15. مصطفى رشدي شيحة ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية للنشر ، ١٩٨١، ص ٢٢٢-٢٢٣ . ١٦- محمد خضر ياسين، دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق ، وازرة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء ، مركز التدريب والبحوث الإحصائية.
16. محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي... المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (١٩٧٠-٢٠٠٨)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،جامعة النهرين، العدد ٢٧، ٢٠١١.
17. فلاح خلف الربيعي، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، جامعة عمر المختار ، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٧.
18. نداء حسين عبد الله ،واقع البطالة في العراق، بحث دبلوم عالي في الاحصاءات التطبيقية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، بغداد، ٢٠٠٦.
19. Claudio Borio, Robert Mc Cauley and others ,Global credit and domestic credit boom,BIS quarterly report ,september ٢٠١١.
20. <http://unctadstat.unctad.org>. data.albankaldawli.org/indicator .